

الماف الدامي .. إلى متى؟

بقلم: د. نادر سعيد*

على تطبيقه أصلاً لأسباب عملية تشكل جميعها العامل الحاسم في ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع فالجريمة اذا ظاهرة سياسية اجتماعية واقتصادية ومؤسسية، متعددة ومتداخلة الأبعاد.

نحن لا نقدم هنا تحليلاماً متكاملاً للموضوع، بل نعاود لإثارة القضية والبناء على النداءات الكثيرة للعديد من المؤسسات والشخصيات الفلسطينية وكل إنسان فلسطيني في كل مكان لوقف هذه المهزلة، والعمل الجاد على حل الأسباب المؤدية لها، والتعامل مع جوهر المشكلة وليس تقديم حلول لا ترقى لتكون حتى (علاجية)، والعمل على وضع توصيات وحلول وقائية، تأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية والثقافية في انتشار الجريمة وترابط معدلاتها، ولذلك فإن ما يقدمه، كما يقدمه الآخرون، فرضيات واجتهادات بحاجة لدراسة متعمقة علمية وميadianة غير مواربة أو مجاملة وذلك بهدف تعزيز الدور الحقيقي والفترض للأجهزة الأمنية بالمشاركة مع المؤسسات الأخرى التي عليها واجب كبير أيضاً في محاربة الجريمة والعنف الداخلي. ولذلك فإنه لا بد أن يصار إلى تشكيل فريق وطني من علماء الاجتماع والجريمة والاقتصاد والنفس لتقديم الحلول العلمية والعملية للقضية المثارة، وتقديم برنامج وطني متكامل شامل واضح المعالم، والعمل الدؤوب من قبل كافة المؤسسات من خلال تقسيم العمل والواجبات وتكامل الأدوار بحيث لا تضيع (الطاقة) ويتهرب الكل من مسؤولياتهم، ويمكن تطبيق مثل هذا البرنامج فقط ضمن التراكم السياسي من الدرجة الأولى في مواجهة ما يشكل الضربة القاصمة تجاه تمثيل المجتمع الفلسطيني من الداخل وتهديد أحلامه في الوصول مشروعه الوطني.

١١-٢٠٠٣

١ جميع البيانات كما وردت من: وزارة الداخلية، المديرية العامة للشرطة- إدارة التخطيط والإحصاء.
 ٢ البيانات من مشروع الموازنة للعام ٢٠٠٤ وخطاب السيد سلام فياض أمام المجلس التشريعي (قانون ثانٍ ٢٠٠٣).
 * أستاذ علم الاجتماع ومدير برنامج دراسات التنمية في جامعة بيرزيت.

إلى أكثر من ٨٠٪.

(٣) تدهور النظام السياسي الفلسطيني بتجلياته المختلفة، فمؤسسات السلطة الوطنية أصبحت بعيدة كل البعد عن المواطن الفلسطيني وحاجاته، ومع استثناءات قليلة في مجال التعليم والصحة وبعض الخدمات الاجتماعية، فإن التواصل بين مؤسسات السلطة والمجتمع أصبح مشوهاً. في نفس الوقت تراجعت ثقة المواطن بهذه المؤسسات، كما تراجعت الثقة بالأحزاب السياسية التي فقدت كثيراً من شعبيتها ومصداقيتها وأصبحت في بعض الأحيان عاماً هاماً يساهم في تزايد معدلات العنف في المجتمع على كافة الأصعدة. كما أن المؤسسات والأحزاب لا تملك برنامجاً، ولو متواضعاً، من أجل التعامل مع الانفلات الأمني غير المسبوق.

(٤) سيادة الثقافة الفردية المنفعة والشعور بالاحباط من

قررة المؤسسات والأجسام التمثيلية من الدفاع عن حقوق

المواطنين، وبالتالي إحساس المواطن بضرورة أخذ الأمور

باليديهم والدفاع عن مصالحهم بغض النظر عن المصلحة

المجتمعية. وتسود هذه المشاعر في ظل غياب الهدف العام

والقيم والمثل الموجة نحو هدف يشكل معنى ذاتيّة في

حياة الناس، وخصوصاً في ظل ضبابية المشروع السياسي

وأجنحات القوى السياسية التي تساهم في تشتت الهدف.

كما تتعزز في ظل إحساس الغالبية بأن مجموعة محدودة

في المجتمع تتكسب وتستفيد من المرحلة.

(٥) انتشار الثقافة العنفية والإحسان العام بانتزاع القيمة

والصفات الإنسانية عن الفلسطيني من قبل الفلسطيني

نفسه (Internalized Dehumanization) والقناعة لدى

جيل الشباب خاصة بأهمية صفات (الفهولة) و(الفتوة) و

(الشطارة) في الوصول للأهداف وتحقيق الذات، وعدم

مساهمة مؤسسات الإعلام والمؤسسات التربوية والمؤسسة

الدينية والخطباء وخصوصاً في المدارس والبيوت

والمساجد في التقليل من حدة هذه الثقافة المستشارة، بل

يتم تعزيزها أحياناً من خلال تبريرها ضد (الغير

والضعف) وكوسيلة مقبولة لحل المشكلات (كالدعوة

لاستخدام العقاب الجسدي ضد النساء والأطفال). ومن

الملاحظ أن معدلات العنف تنتشر بشكل أكبر في المدارس

يشعر كل مواطن فلسطيني بحجم وعمق المشكلة الأمنية الداخلية، وبرغم آلاف الشهداء والجرحى كنتيجة للعدوان الإسرائيلي إلا أن قضايا الجريمة والفوضى والقتل والسرقة والإبتاز والتهديد والسرقة وغير ذلك من الجرائم أصبحت محور حديث كل يوم. وبرغم أن سجلات الشرطة نفسها لا تستطيع أن تقدم الصورة الدقيقة لواقع الجريمة حيث أن الكثير من الجرائم لا يتم التبليغ عنها، إلا أن هذه السجلات تدعو إلى الفزع وتستفيث التدخل. لقد اقتربت معدلات القتل العمد وشبه العمد لتلك في الولايات المتحدة (وهي التي تتفق بدرجات على باقي دول العالم في هذا المجال). فقد أدت الجريمة إلى مقتل ما يزيد عن ٥٧٤ فلسطينياً خلال ٢٠٠٣-٢٠٠٤، و تعرض ٢٢٠٠ فلسطيني للاعتداء لمحاولة قتل. كما تعرض نحو ١٦٠٠ فلسطيني للاغتصاب الجنسي والإيذاء، وتسبب ذلك في ١٦٩٣ عاهدة مستديمة. كما أن البيانات تدق جرس الإنذار بالنسبة لجرائم الخطف والسرقة والاعتداء على الأموال الخاصة والعامة. لقد تم خلال هذه الفترة التبليغ عن نحو ٥٦٠ شيك بدون رصيد، وتم الاعتداء على أكثر من ١٠٠٠ شرك، وتم اتلاف مال الغير في نحو ٣٠٠ حالة، والحرق العمد لأملاك الغير في نحو ٥٠ حالة. بالإضافة للتزايد الحاد لجرائم الجنسية والاعتداء على النساء والأطفال سواء من خلال القتل أو التعذيب أو الحجز وإساءة المعاملة.

لقد تزايد معدلات الجريمة بهذا الشكل غير المسبوق ضمن السياق التالي:

(١) الاعتداءات الإسرائيلية المتالية والحضار الجائر على القرى والمدن الفلسطينية، ومقتل آلاف الفلسطينيين. بالإضافة للدور الإسرائيلي في إذكاء نار الفتنة وتشجيع العنف الداخلي وخصوصاً أنها تسيطر على غالبية الأرضي الفلسطينية.

(٢) تدهور غير مسبوق في الأحوال المعيشية نتيجة استمرار الاحتلال ومارساته التدميرية للحياة الفلسطينية، فقد وصلت معدلات الفقر في بعض المناطق

شاب أراد الزواج، فمنعه الفقر، فأضرم النار في أمه !!

فطاعة

«لم أتخيل يوماً أن تصلك الأمور إلى هذا الحد من الفظاعة» بهذه العبارة يصف أحد علي، المتخصص في علم الاجتماع ما سمعه من فاجعة لا تتبع عن مكان إقامته الأصلي بضعة كيلومترات.

يصفيف: المرعب في هذا المشهد أن تدفع الأم ثمن عطفها، وأمومتها بجزء من جسدها.

يسترجع علي ما سمعه قبل مدة، حينما أقدم شاب على قتل طفلة لم تكمل الخامسة طعناً، بعد أن قاومت محاولة اغتصابها لها، في بلدة الطيبة وراء الفاصل الأخضر. ويقول: إن أنساً من هذا القبيل بحاجة للتفكير في عقوبة رادعة.

محبوبة ثانية

يدفعنا فضولنا للبحث عما بعد الجريمة، لنتذهل بانها لم تعالج قضائياً، كون منطقة جنين عانت ولا زالت تعاني حصاراً وحظراً متكرراً للتجوال، الأمر الذي يshell الجهاز القضائي و يجعله «الحاضر الغائب» بحسب وصف (أ.ح) أحد المحامين.

ويضيف: الاخطر من ذلك كله أن إعادة الروح للقضاء مسألة ستحتاج إلى «معارك طاحنة» مع مجتمع اعتاد على التحرر والانفلات وغياب السلطة القضائية بفعل الاحتلال وعدوانه. رغم أن هناك مساعي حثيثة لتفعيل دور القضاء التي تواجه بعقبات لا حصر لها.

في القرية ذاتها، وحسب (س.ط)، ثمة من يدعى أن ما أقدم عليه ابن لم يكن سوى إجراء ضد المنزل، كونه حتى صغار القرية باتوا يتلقّلون هذه الحكاية المرعبة و؟ وبالتالي فإنه تخلص من هذه الذريعة وللأبد!.

كتب عبد الباسط خلف

قادتنا قلوبنا قبل أقدامنا إلى بلدة هادئة في ريف جنين، لكننا لم ننعم بجمالية الربيع الذي أخذ ينمو على استحياء، كوننا نحمل ما هو مؤلم للغاية عن الأبن الصال (س.خ) الذي رد الجميل لأمه بإضرام النار في جسدها، بعدما طلبت منه تأجيل مخطبه بالزواج الفوري، دون الالتفات إلى الضائق الاقتصادية التي تعانى بها العائلة.

أحرقها وأغلق الباب!

تروي (أ.ن)، ابنة البلدة: بعد إلحاد لم يتوقف من جانب الابن الراغب بالزواج، قرر الأخير وضع حد «للماءلة»، الأأم، وضيق ذات يد الأسرة محدودة الدخل. فعقب مناقشة حادة، لم تخف من شدتها دموع الأم، أقدم (س.خ) في نهاية العشرينات، على اضرام النار بوالدته، ولم يكتف بهذه الفعلة المروعة، ولم يصح إلى توسلاتها، فأطلق الباب عليها وتركها تحرق.

تضيف، ومعها «أنهار» من الدموع لولا لطف الله، ومساعدة الجيران الذين هرعوا بعدها سمعوا أصوات الاستغاثة من جانب الأم المحترقة، للقيت حتفها بأشعة الطرق... والنتيجة حروق، متوضطة إلى بالغة في وجهها، باتت تحتاج إلى سلسلة من «وجبات» علاج لاستعادة عافية «منقوصة».

وحتى صغار القرية باتوا يتلقّلون هذه الحكاية المرعبة بفعالية، ومن دون أن يدركوا فظاعتها.

عن كتابة التقرير، والذي كان مقرراً أن يدور حول القانون والنظام العشاري، فيما إذا اعتبر بديل للقانون أم إجراء عابراً مرتبطة بطبيعة المرحلة؟

العقوبات كل شيء

احد هؤلاء المواطنين والذي اتفقنا على سرد قصته دون ذكر اسمه قال ان مشكلة بدأت بعد حادث سير مع مركبة أخرى ولعدم وجود تأمين ورخيص لدى المركبة التي اتت بها لكار العائلات لأخذ الأمور بحسب في هذه المرحلة المستشارة، وأضاف في هذه الأحداث التي عملت في هذه المدن منذ تسلم السلطة الفلسطينية زمام الأمور في تلك المناطق.

ظاهرة الأخذ بالثار وأخذ الحق باليد أصبحت منذ الاجتياحات الإسرائيلية الأسوأ على حياة المواطن، إلا أن أسلوب العطوة والطيبة العشارية كانت

وأمازالت في منطقة الخليل هي الحاكم الأقوى في معظم المشاكل والخلافات بين المواطنين التي غالباً ما يلتجأوا لها لفترة الحكم والفصل بها وكونها الأسلوب الوحيد الذي قريء الحق أو جزء منه إلى صاحبه رغبة ما يعتري

هذا النوع من الإصلاح والمعاملين في هذا المجال من سليميات، والتي ما يشوب

أحكامها من نواقص وظلم بسبب بعدها أو تعارض أحکامها مع القوانين،

وعادة ما يكون هذا جلياً وواضحًا من خلال اعتماد مبدأ «الصغيرة تأكل

الكبيرة»، ما يخرج هذا الباب العشاري إلى العراء ومن قسم العدالة الذي

يلبسه، إلى ساحة وميدان التحاليل والمحاكاة، حيث يكون مجلس الإصلاح

مرمي الجالسين وتكون الغبة فيه من هو أفضى لساناناً واحد صوتاً.

كان الكل مختلفاً فمن الحديث الياباني عندما حاولنا كتابة هذا التقرير واجراء لقاءات مع مواطنين ونجيبين الفلسطينيين بعد استعارة العشارية، ولكن معظم الذين التقينا بهم أثروا عدم الحديث عن هذه الخلافات لم تنته بعد قد تعيده مفقط العطوة من جديد والدخول في مشاكل جديدة وكان الحديث في هذا المجال قمنع بقائناً.

كتب: أكرم النتشة

حالة الانفلات والفوضى ونبيلان القانون كانت إحدى النتائج الأكثر سوءاً على الحياة اليومية للمواطن الفلسطيني بعد اجتياحات القوات الإسرائيلية للمدن والمخيمات والقرى الفلسطينية وشن حركة الأجهزة الأمنية الفلسطينية التي عملت في هذه المدن منذ تسلم السلطة الفلسطينية زمام الأمور في تلك المناطق.

ظاهرة الأخذ بالثار وأخذ الحق باليد أصبحت منذ الاجتياحات الإسرائيلية الأسوأ على حياة المواطن، إلا أن أسلوب العطوة والطيبة العشارية كانت ومازالت في منطقة الخليل هي الحاكم الأقوى في معظم المشاكل والخلافات بين المواطنين التي غالباً ما يلتجأوا لها لفترة الحكم والفصل بها وكونها الأسلوب الوحيد الذي قريء الحق أو جزء منه إلى صاحبه رغبة ما يعتري هذا النوع من الإصلاح والمعاملين في هذا المجال من سليميات، والتي ما يشوب حكمها من نواقص وظلم بسبب بعدها أو تعارض أحکامها مع القوانين، وعادة ما يكون هذا جلياً وواضحًا من خلال اعتماد مبدأ «الصغيرة تأكل

الكبيرة»، ما يخرج هذا الباب العشاري إلى العراء ومن قسم العدالة الذي

يلبسه، إلى ساحة وميدان التحاليل والمحاكاة، حيث يكون مجلس الإصلاح

مرمي الجالسين وتكون الغبة فيه من هو أفضى لساناناً واحد صوتاً.

كان الكل مختلفاً فعلل المتعاطفين مع العطوة العشارية واضحة، وفي المقابل

ذهب المصلحون وكبار العمل العشاري والجبلات الأمنية المسؤولة،

بالنسبة إلى وجهة العشاري أصبح من صنع العجائب أن تجد لهم مكانة التحرر

وما على سفر ولا يمكن أن تجري معهم عدلياً على الهاتف إلا بوجود

صورة القرآن! - منتصف الليل - إنما الجهات المعنية كالشرطة لا تقبل إلا

كتاب من مدير عام الشرطة وما بين هذا والضررت في عليه مصروف وتحب

جعل العطوة العشارية في مدينة خليل الرحمن، وقتلت مصاري، من أجل ذلك عزفنا